المصطلح اللسانيّ التداوليّ
قراءة في منهجيات الترجمة

فرحات بلولي
المركز الجامعي – البويرة

مقدمة: يتمثل موضوع هذه المقالة المتواضعة في محاولة قراءة جهود بعض المترجمين العرب الذين اهتموا بترجمة أهم المصادر الأجنبيّة التي تسير في فلك تيار المقاربة التداولية إلى اللغة العربيّة، ويبدو لنا أنّ هذه الحركة الترجميّة أنتجت لنا تراكما معينا يمكننا معه أن نجري قراءة في أبجديات هذه الترجمات. ومما لاشك فيه أنّ أية محاولة للترجمة في ميدان اللسانيات - التداوليّة منها أو غيرها، بل وفي كلّ الفروع العلميّة- ستصطدم بإشكاليّة المصطلح بكلّ قضاياه المطروحة على بساط النقاش، ومن أهمها قضايا التوازي في الدلالات والتوحيد الاصطلاحيّ إلى جانب التقييس وغيره من القضايا المصطلحيّة، ومن هنا يحق لنا أن نتساءل عن واقع الترجمة في هذا الميدان اللسانيّ(التداوليّة)، فهل استطاع المترجم العربيّ أن يحقق التوازي في الاصطلاحات؟ وهل حقق التوحيد الاصطلاحيّ المنشود؟ وبالتالي، هل تمكنت العربيّة من التعبير عن هذا الميدان بمصطلحاتها؟ وهل سايرت المعايير العالميّة في الترجمة؟ تلك هي التساؤلات التي سنطرحها في هذه المقالة، وسنحاول أن ندرس الموضوع تطبيقيا بالاعتماد على ترجمتي تمام حسان ومحمد يحياتن للكتابين التاليين: النص والخطاب والإجراء لروبيرت دي بوغراند ومحاضرات في اللسانيات التداولية للجيلالي دلاش.

1- المصطلح والترجمة: يعتبر النص اللسانيّ التداوليّ نوعا من أنواع الخطابات العلميّة وبالتالي يتميز بخصائصه التي يلخصها أحد الباحثين بقوله: "يمثل الخطاب العلمي أحد الأنواع الرئيسيّة في الخطاب عموما، ويتميز بخلوه من

الإيحاء وتراكم الدلالة، وطاقة الإخبار فيه مهيمنة، وهو غير قابل للاشتراك والترادف"[1] ونعتقد بدورنا أنّ هذه الخصائص لم ينفرد بها الخطاب العلميّ إلا لتوافره على عنصر مهم في بنائه وهو المصطلح فماذا نعني به؟

أ- مفهوم المصطلح: تنحدر كلمة "مصطلح" من "صلح" و"اصطلح" أي اتفق القوم، ويبدو أنّ العرب القدامى لم يستعملوا هذه المادة اللغويّة(المصطلح) إلا في فترة متأخرة نوعا ما من تطور حضارتهم العلميّة، أما اصطلاحا، فيعرفه الشريف الجرجاني بقوله:" عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما، ينقل عن موضعه الأول"[2] كما يمكن أن نعرف "المصطلح" على أنّه تلك الكلمة المستعملة في ميدان متخصص للدلالة على مفهوم واحد[*]، **ويرتبط** مفهوم المصطلح ارتباطا وثيقا بما يسمى بالمفهوم، وذلك متعلق أصلا بخصائص المصطلح الذي نميزه عن الكلمة العامة بالخصائص التالية:

❖- يتميز المصطلح بكونه لفظاً متفقاً عليه بين علماء الميدان الواحد، لذلك يشبهه الباحث أحمد حساني باللهجة التي نجدها لدى بعض الحرفيين والجمعيات المهنية[3].

❖- المصطلح لفظ له دلالة واحدة في تخصص معين، وتكون علاقة المصطلح والمعنى بذلك أحادية.

❖- يتميز المصطلح عن الكلمة العامة بكونه غير محدد بالسياق، بل هو مفهوم موجود سابقا يحدد مميزاته وحدوده عالم المصطلح.

❖- يندرج المصطلح داخل نظام اصطلاحي أو لغة متخصصة، ولا يكون قابلا للتعريف إلا داخل نظامه الاصطلاحيّ الأصليّ[4].

وبعد الفراغ من تحديد المصطلح، لابد من الإشارة إلى أنّ المصطلح جوهرة يشتغل بها وعليها الكثير من المتخصصين، فيضعها العلماء في الميادين المتعددة (عالم المصطلح) ثم يجمعها ويصنفها في المعاجم من يسمون بالمصطلحيين وقد يستعمل تلك المعاجم العديد من المتخصصين أيضا من بينهم الطالب والأستاذ والمترجم.

ب- مفهوم الترجمة: يُعرِّف المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات الترجمة على أنّها " نقل نص مكتوب من لغة مصدر إلى لغة هدف، مع الحفاظ على التكافؤ الدلالي والأسلوبي"[5] بهذا التعريف الملخص، نستنتج أنّ فعل الترجمة يستدعي منا الانتقال من لغة إلى أخرى، وذلك في النصوص المكتوبة فقط لأنّ هذا الانتقال من لغة إلى أخرى قد يحدث في الأحاديث الشفوية وهذا ما نسميه الترجمة الشفوية ووفقا لهذه التفرقة يميز الباحثون بين المترجم الذي يشتغل في ترجمة الجانب المكتوب من اللغة، والترجمان الذي يشتغل في ترجمة الجانب الشفوي منها" ولكن في آخر المطاف فإنّ ممارسة الترجمة التحريرية يرفع بكل تأكيد من نوعية الترجمة الشفوية"[6] فيوجد نوع من التكامل بين هذين النوعين من الترجمة.

ومما لاشك فيه أنّ اللغة العربيّة في أمس الحاجة إلى الترجمة، وهو ما لم يَفُت علماء العربيّة القدامى، حيث اضطلعوا بترجمة أمهات الكتب العالميّة ككليلة ودمنة ورسائل أرسطو... ويتفق الباحثون على أنّ العربيّة في العصور الأولى من الحضارة العربيّة الإسلاميّة كانت قادرة على مواجهة حاجاتها المصطلحيّة حيث وَجد المترجمون ضالتهم في بحثهم عن المقابلات الاصطلاحية لكلّ ما صادفهم من مفاهيم، لكن في العصر الحديث - مع تكاثر العلوم وتخلف العرب عن الركب الحضاريّ- أصبح المترجمون في مواجهة السيل العارم من المصطلحات التي تُدرها الحضارات الغربيّة بدون زاد يعيلهم على المواجهة، فتحولوا من مستعملي المصطلحات - التي يجمعها المصطلحيّ- أي من دور المستهلك إلى منتجين للمصطلحات فتقمصوا دور المبدع، وأصبحت مسؤولية المترجمين أكبر بكثير مما كان مطلوبا منهم[7]، حيث كان يجب أن يتوفروا على بعض الشروط فقط مثل الأمانة في نقل الأصل والانتماء للغة المنقول إليها والإلمام بالعلم ولغة العلم المنقول[8] أما الآن فعليهم أن يبدعوا المصطلحات، وهذا ما يجعل مهنة الترجمة من أصعب المهام اللغويّة.

2- واقع الترجمة اللسانيّة(التداوليّة) العربيّة: يُجمع الباحثون في ميدان اللسانيات - التداوليّة منها أو غيرها- أنّ واقع ترجمة المصطلح اللسانيّ في الوطن

العربيّ مخيبة لآمال الطامحين إلى استيعاب العربيّة لهذا العلم، فيقول الباحث أحمد حساني:" مما لاشك فيه هو أنّ مسار الترجمة في حقل اللسانيات لا يخلو من التعثر والتردد أو الإخفاق..."[9]، ويتعلق فشل الحركة الترجمية اللسانيّة العربيّة بأغلب النواحي ذات الصلة بعملية الترجمة عامة وما له علاقة بالمصطلح خاصة، ويتجلى ذلك فيما يلي:

أ- من حيث السرعة في ترجمة المصطلحات الجديدة: يعتبر الإسراع في ترجمة المؤلفات ومنها المصطلحات الجديدة أكبر عمل وقائي يمكن أن ينجزه علماء اللغة حيث يساعدنا ذلك على تفادي الكثير من الإشكالات، خاصة ما يتعلق بالتوحيد، لكن الثقافة الترجميّة العربيّة تعاني من بطء كبير في هذا المجال[10] حيث لم يُترجَم كتاب "محاضرات في اللسانيات العامة"[*]إلا بعد سبعين سنة من نشره لأول مرة[11] وهذا ما يبيّن التأخر الرهيب الذي تعاني منه الثقافة الترجميّة واللسانيّة العربيّة.

ب- من حيث جمع المصطلحات: يشكل المعجم المتخصص في ميدان اللسانيات أهم مكان تجتمع فيه المصطلحات، وتقترب من خلاله من المستعملين لكن الملاحظ أنّ المتخصصين في صناعتها وصناعة المصطلح بشكل عام في الثقافة اللسانيّة العربيّة لم يعملوا على تقديم كلّ ما يستجد في الميدان، خاصة ما يتعلق بالميادين الحديثة مثل التداوليّة، لذلك يقول الباحث أحمد حساني في المعوقات التي تعترض الباحث العربي: "... وتغييب المصطلحات الحديثة التي لها صلة ببعض الفروع اللسانية الناشئة كاللسانيات التطبيقية... واللسانيات التداولية، اللسانيات النصية لسانيات الملفوظ، لسانيات المدونة"[12] وهذا ما يعني أنّ المصطلحيّ العربيّ قد قصّر في جمع ما هو موجود لأنّ الكتب (وبالتالي المصطلحات) المترجمة في ميدان التداوليّة عديدة، وما على المصطلحيّ إلا البحث عنها.

ج- من حيث تنميط أو تقييس المصطلحات: التنميط أو التقييس هي محاولة تنسيق الترجمة بحيث نترجم سابقة ما أو لاحقة ما بمقابل عربيّ واحد، كأن نترجم اللاحقة (logie) بكلمة "علم"، فأينما استعملها المترجم وجب أن يتقيد بهذه

الترجمة، وهو ما لا يحدث في الترجمات العربيّة، ويقول في ذلك الباحث الطاهر ميلة:" غير أن عملية التنميط الخاصة بالعلوم التي تحتوي مصطلحاتها على عدد من السوابق واللواحق، لم تتم بالصورة التي عليها مقابلاتها في اللغات الأوربية"[13] وهذه الإشكالية تحيلنا إلى إشكالية أخرى أكثر عمقا وخطورة وهي إشكالية عدم التوحيد.

د- من حيث توحيد المصطلحات: التوحيد المصطلحيّ اصطلاحا هو ذلك العمل الدؤوب الذي يقوم به المتخصصون، هيئات كانوا أو أفراداً من أجل استعمال المصطلح نفسه للدلالة على المعنى أو المفهوم الواحد، وهذا لتفادي تعدد المسميات أو الترادف، وعلى شاكلة ما سبق ذكره، فإن الثقافة الترجميّة العربيّة في ميدان اللسانيات لم تحترم هذا المسعى المنشود في ميدان المصطلح والترجمة، فلا يزال الباحثون حتى الآن مختلفين في ترجمة تسمية العلم في حد ذاته من علم اللغة والألسنية واللسانيات....

هـ- من حيث نشر وتوزيع المصطلحات: يلاحظ العديد من المتخصصين[*] أن هناك بعض الجهود الرامية إلى جمع ووضع المعاجم المتخصصة في اللسانيات مثل ما يحدث في مكتب تنسيق التعريب، وحتى من قبل بعض الباحثين الأفراد، لكن لا يخفى على أحد أنّ تلك الجهود لا تجد طريقها إلى المستعملين (طلبة وأساتذة ومترجمين).

وانطلاقا من إشكالية النشر والتوزيع، هناك من يجزم بأنّ اللغة العربيّة لا تعاني البتة من نقص المصطلحات، بل هناك تخمة مصطلحيّة لم تصل فقط إلى المستعملين[14]، لذلك يجب إيجاد استراتجية عربيّة لنفض الغبار عن المصطلحات المترجمة.

وفي الأخير، نلاحظ أنّ خطاب الأزمة هو الطاغي فيما يتعلق بترجمة المصطلح اللسانيّ بشكل عام والتداوليّ بشكل خاص، وذلك لأسباب وعوامل متعددة والأكيد " أنّ مشكلة المصطلحات اللسانيّة نتيجة حتمية لحركة الترجمة و(النقد) والتأليف التي شهدها البحث اللساني عند العرب"[15] فكلّ عمل ترجميّ يقع في

مزالق معينة وما على الباحثين إلا إبداء الرأي والنقد للرفع من مستوى الترجمة العربيّة.

3- تحليل مقارن لمجموعة من المدوّنات: سنعتمد في هذه النقطة الأخيرة من البحث على ملاحظة المدونتيْن المذكورتيْن في المقدمة وتحليلهما، واعتمدنا في ذلك على استخراج المصطلحات المشتركة بين ملحقي الكتابين♦- وهي حسب تقديرنا واحد وعشرون(21) مصطلحا- ثم تحليل مظاهر الاضطراب المصطلحيّ، ويكون ذلك بالاستناد إلى المعايير المتعارف عليها في ترجمة المصطلحات، واخترنا تحليل هذه المدوّنة انطلاقا من ثلاثة معايير، هي تضخيم المصطلحات وتكثيفها، وفي الأخير، سنتحدث عن قضية التوحيد في المدونتيْن.

أ- تضخيم المصطلحات: تقتضي الأعراف أن تتم ترجمة المصطلحات من لغة إلى أخرى باحترام جانب توازي الأشكال، فإن كان المصطلح في اللغة الأجنبيّة مركبا من كلمتين فيستحسن أن تكون الترجمة موافقة لهذا المخطط، وإن تعدت ذلك، كأن تأتي بمصطلح من ثلاث كلمات أو أكثر من ذلك أصبحت تلك الترجمة أمام إشكالية التضخيم، وهو الأمر الذي لاحظناه في المدوّنة المدروسة ففي كتاب "محاضرات في اللسانيات التداوليّة" نجد الأمثلة التالية:

المصطلح الأجنبيّ	présupposition	sémantique	sens
المقابل العربيّ	افتراض مسبق	علم الدلالة	المعنى المحصل

نلاحظ أنّ المصطلحات الثلاثة كلّها فيها تضخيم حيث كان المصطلح الأجنبيّ يُعبر عن المفهوم بمصطلح مفرد، وعندما نُقل إلى العربيّة أصبح مصطلحا مركبا، ويُلاحظ أيضا أنَّ الانتقال مثلا من الفرنسيّة إلى الانجليزيّة لا يؤدي إلى هذا التضخيم، بل يتحقق التوازي بكل المعايير، ولذلك نرى أنّ الأمر يستدعي النظر والتمحيص علما أنَّ المدوّنة التي درسناها في هذا الكتاب تتوفر على عدد آخر من هذه النماذج ك"علم التراكيب"، "المعنى المقدر"...

ونجد الظاهرة نفسها في كتاب "النص والخطاب والإجراء"، وهو ما نتبيّنه في الجدول التالي:

المصطلح الأجنبيّ	présupposition	sémantique	langue
المقابل العربيّ	إشارة لأمر ما /افتراض	علم الدلالة	نظام اللغة

فرغم أنّ الانتقال حصل بين الانجليزيّة - وليس الفرنسيّة- والعربيّة فإنّ الإشكال نفسه قد حصل، إضافة إلى ذلك. نلاحظ وجود المصطلحات نفسها بين الكتاب السابق وهذا الكتاب، وهو ما يثبت أنّ الأمر مستعص على العوام وليس على مترجم بعينه.

ب- تكثيف المصطلحات: يمكن تعريف التكثيف في ترجمة المصطلحات بأنّه ذلك الإجراء الذي يقتصد بموجبه المترجم من عدد الألفاظ التي يتركب منها المصطلح، وهذا العمل من حيث المبدأ لا يُخل بالعمل الترجميّ، ولكن قد يحدث خللا إذا ما لم تُنقل كل الحمولة الدلاليّة التي يُعبر عنها المصطلح في اللغة الأصليّة، والملاحظ أنّ المدوّنة التي درسناها لا تحتوي على أمثلة كثيرة من هذا الإجراء*، ففي كتاب "محاضرات في اللسانيات التداوليّة" وجدنا مثلا مصطلح "فعل كلامي" الذي يقابل المصطلح الفرنسيّ" act de parole" فاقتصدَ المترجم الوحدة " de "، ونرى أنّ هذا الاقتصاد ناجح لأنّه لم ينقص من الحمولة الدلاليّة، كما نجد في الكتاب الثاني الذي نحن بصدد دراسته "النص والخطاب والإجراء" مثالا لتكثيف المصطلح، وهو ما يظهر في الجدول السابق حيث ترجم "présupposition " ب "افتراض"، واعتقد أنّ التكثيف هنا غير ناجح لأنه ألغى معنى "pré" وهي سابقة تدل على مفهوم السبق والقبلية، وهذا ما له علاقة بالتنميط في المصطلحات وهو ما لم يحصل في العربيّة.

ج: التوحيد المصطلحيّ: يعتبر التوحيد المصطلحيّ أهم وسيلة لتسهيل التواصل بين المتخصصين، وهذا ما يجب أن تصل إليه اللغة العربية إن أرادت أن تتحكم في العلوم ومنها اللسانيات والتداوليّة بشكل خاص، لكن استقراء ملاحق الكتابين يبرز لنا اختلافا في المصطلحات على النحو التالي:

كتاب "محاضرات في اللسانيات التداوليّة"	كتاب "النص والخطاب والإجراء"
ملكة تبلغية	مقدرة اتصالية
ملكة	مقدرة
المعنى المحصل	المعاني
المعنى المقدر	إفادة ل...
المقام	الموقف
أفعال الكلام	عمليات التكلم
تركيبي	نسقي
علم التركيب	نحو
فعل إنشائي	عبارة أدائية

وبملاحظة هذا الجدول، نستنتج أنّ طريق التوحيد المصطلحيّ مازال بعيدا لأنّ عدد المصطلحات المختلف فيها بين المترجميْن كبير يصل إلى تسعة (09) مصطلحات (من بين 21 مصطلحا)، وهو ما يقارب الخمسين بالمائة (42.85%)، وهي نسبة هامة تدعونا للقلق وإعادة النظر في إستراتيجية الترجمة في هذا الميدان الجديد.

ومن جانب آخر، فإن قضية عدم التوحيد لا تختص بالاختلاف بين مترجم وآخر فقط كما تبيَّن من خلال ما سلف، بل يتعداه إلى عدم التوحيد في ملحق المُتَرْجِم الواحد، ففي كتاب محاضرات في اللسانيات التداوليّة، نجد المترجم يقترح "لغة" أو"لسان" كترجمة ل" langue "، وكذلك مترجم كتاب "النص والخطاب والإجراء" حيث يقترح "أداء كلام" و"كلام" كمقابل ل" parole" ... وهذا ما يبيّن لنا مدى اضطراب المترجمين في اعتماد المصطلحات.

غير أنّنا نلاحظ من خلال الترجمات الواردة في الجدول أنّ هناك محاولة للتنميط من قِبل المترجمين، حيث اعتمد المترجم محمد يحياتن مصطلح "ملكة" في ترجمته للمصطلح الأول - من الجدول- والمصطلح الثاني، كما تقيد تمام حسان

بالمبدأ نفسه في ترجمة المصطلحيْن الأوليْن من الجدول السالف لكن لم يحترم هذا المبدأ في ترجمة المصطلحيْن، "**عمليات** التكلم" (speech act) و"**عبارة** أدائية"(performative)، لأنّ "العبارة الأدائية" نوع من أنواع "عمليات التكلم" لذلك كان على تمام حسان أن يحتفظ بالجزء الأول من المصطلح ألا وهو "عملية" ثم يضيف إليه كلمة "أداء" في المصطلح الثاني للدلالة على النوع وهو ما لم يقم به وعلى عكس ذلك، نجد المترجم محمد يحياتن ترجم المصطلح الأول (speech act) "**أفعال** كلام" والثاني (performative) "**فعل** إنشائي" فاحتفظ بكلمة "فعل" في كلا المصطلحيْن، وهو ما يُبرز العلاقة بينهما بشكل جلي وبالتالي يحقق التنميط المنشود.

خاتمة: نستنتج في آخر هذه القراءة الأولية لحالة المصطلح اللسانيّ التداوليّ أن مصاعب الترجمة اللسانيّة كثيرة، منها ما هو متعلق بمنهجيات ترجمة المصطلح، وهذا ما يجعل تدخل القائمين على اللغة العربية أكثر من واجب، وفي هذا الصدد، نعتقد أنّ الحل هو تكثيف الهيئات التي تقوم على ترجمة الكتب حيث يجب تأسيس فِرق كثيرة للقيام بمهام رصد كلّ جديد في العلوم بشكل عام والعلوم اللسانيّة التداوليّة بشكل خاص، وترجمتها ونشرها على نطاق واسع ما يدخر جهد الأفراد، ويقطع الطريق أمام التشرذم والتشتت المصطلحي الذي تعاني منه لغة الضاد.

الهوامش:

1- نعمان بوقرة: "المصطلح اللساني النصي (قراءة سياقية تأصيلية)"، في أعمال ملتقى "اللغة العربية والمصطلح"19-20 مايو 2002م، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، جامعة عنابة، ص236.

2- الشريف الجرجاني عن بوعناني سعاد آمنة: "بين المفهوم والمصطلح (المصطلح اللساني نموذجا)"، المصطلح، العدد 01، 2002م، مخبر "تحليلية إحصائية في العلوم الإنسانية"، جامعة تلمسان، ص224.

*- يبدو لي أنّ وضع مصطلح واحد لمفهوم واحد في التخصص الواحد في اللغة العربيّة لم يتحقق في أغلب التخصصات، فعادة ما نلاحظ الترادف بين المصطلحات في العديد من الميادين.

3- أحمد حساني: "المصطلح في الثقافة اللسانية المعاصرة" في أعمال ملتقى "اللغة العربية والمصطلح"، 19-20 مايو 2002 ، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، جامعة عنابة، ص41.

4- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، القاهرة، 1993، دار غريب، ص12.

5- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب)، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ط 2، الدار البيضاء (المغرب)، 2002م، مادة ترجمة.

6- Hellal Yamina, initiation a l'interprétation, office des publications universitaires Alger,1995, p 04.

7- سعيدة بليردوم: "المترجم العربي والمصطلح" في أعمال ملتقى "اللغة العربية والمصطلح" 19-20 مايو 2002 منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، جامعة عنابة، ص 167.

8- شعيب مقنونيف: "حول واقع الترجمة وثقافة المترجم"، المصطلح، العدد 01، 2002م، مخبر "تحليلية إحصائية في العلوم الإنسانية "، جامعة تلمسان، ص196.

9- أحمد حساني: "المصطلح في الثقافة اللسانية المعاصرة" في أعمال ملتقى "اللغة العربية والمصطلح"، 19-20 مايو 2002، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، جامعة عنابة ص33.

10- صالح بلعيد، مقالات لغوية، دار هومة، 2004، الجزائر، ص 268.

*- رغم أهمية هذا الكتاب ومركزيته في البحث اللسانيّ.

11- عبد السلام المسدي، ما وراء اللغة (بحث في الخلفيات المعرفية)، تونس، مؤسسة عبد الكريم للنشر والتوزيع، ص 10.

12- أحمد حساني: "المصطلح في الثقافة اللسانية المعاصرة"، ص 39.

13- الطاهر ميلة: "قراءة في موضوع المصطلحات العلمية العربية في ضوء معطيات علم المصطلح" في أعمال ملتقى "اللغة العربية والمصطلح"، 19-20 مايو 2002، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، جامعة عنابة، ص58.

*- ومنهم الباحث الطاهر ميلة المذكور في مقاله السالف.

14- صالح بلعيد، مقالات لغوية، ص 265.

15- سليمة بونعيجة راشدي: "علم المصطلح وإشكالية الاصطلاح اللساني" في أعمال ملتقى "اللغة العربية والمصطلح" 19-20 مايو 2002 ، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، جامعة عنابة ص147.

♦- وهما:

- روبيرت دي بوغراند، النص والخطاب والإجراء، تر. تمام حسان، القاهرة، 1997م، عالم الكتب.

- الجيلالي دلاش، محاضرات في اللسانيات التداولية، تر. محمد يحياتن، الجزائر، 1992، ديوان المطبوعات الجامعية.

*- لكن ارتأيت أن أقدمها على قلتها لكون المدوّنة التي اشتغلنا عليها صغيرة أيضا لمتطلبات هذا البحث، ولكن لو وسّعنا المدوّنة ستبرز الظاهرة ربما بشكل أكبر.